I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 505 مليار ليرة (8.2 في المائة) خلال كانون الثاني– آب 2019 ليسجّل 6,691 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,185 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2018[2]. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 464 مليار ليرة (35.9 في المائة) و67 مليار ليرة (12.6 في المائة)[3] على التوالي. قابل هذه الزيادة، بشكلٍ جزئي، إنخفاض في التحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بقيمة 34 مليار ليرة (10.6 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– آب من الأعوام 2017، 2018 و2019

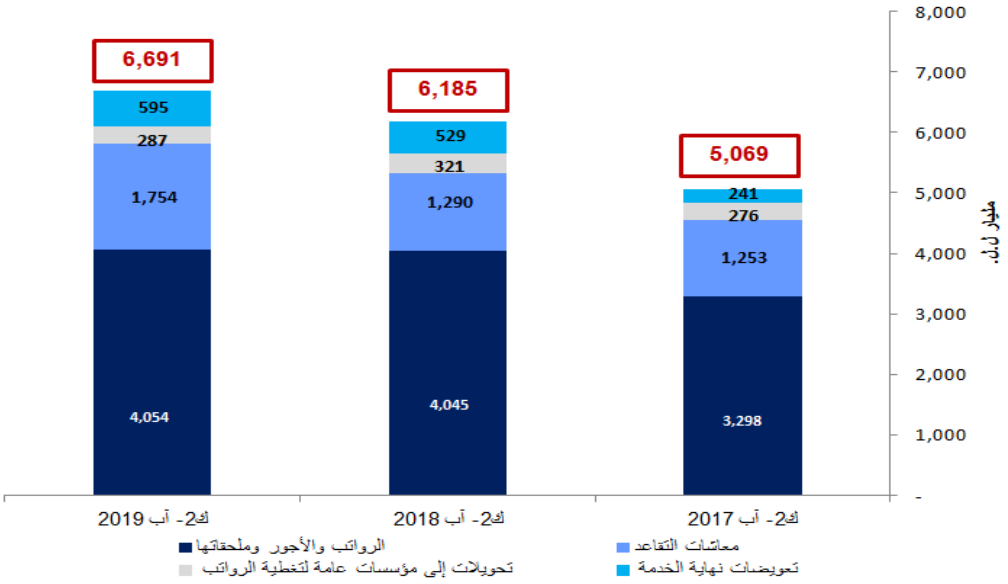

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[4]، حيث سجّلت نسبة 66.8 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2017، لتنخفض إلى نسبة 65.5 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2018، ومن ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 73.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019[5]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.4 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2017، منخفضةً بشكل طفيف إلى

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آب 2019.

[3] إنّ زيادة تعويضات نهاية الخدمة تعود بشكلٍ جزئيٍّ إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب، ما شجّع العديد من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

[4] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[5] في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 8.2 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني – آب 2019، شهدت النفقات الجارية الأوليّة تراجعًا بنسبة 3.2 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض "التحويلات الأخرى" و"النفقات الجارية الأخرى" بقيمة 475 مليار ليرة و179 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

35.8 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2018، لتعود وترتفع بعدها بشكلٍ كبير إلى 41.7 في المائة[6] خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– آب 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – آب 2019:

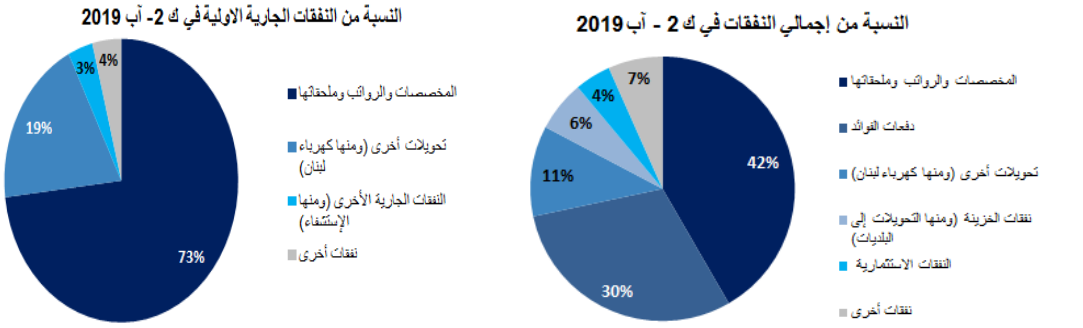

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، ونفقات مهام.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، بشكلٍ طفيف، بقيمة 9 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 4,054 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 175 مليار ليرة (25.5 في المائة) و19 مليار ليرة (1.0 في المائة) على التوالي. قابل هذه الزيادات تراجعًا في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 103 مليار ليرة (17.9 في المائة) وانخفاضًا في النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب، منها اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 30 مليار ليرة (15.1 في المائة) والنفقات لصالح الجهازين المدني والتربوي بقيمة 23 مليار ليرة (52.3 في المائة) و19 مليار ليررة (67.4 في المائة) على التوالي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 78.9 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– آب 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (11.7 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.5 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.0 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33.6 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب 2018 وارتفعت إلى نسبة 36.7 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[6] إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 6.9 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – آب 2019 مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 8.2 في المائة، ما أدّى إلى ارتفاع حصّة الأخيرة من إجمالي النفقات.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب 2018 وكانون الثاني– آب 2019

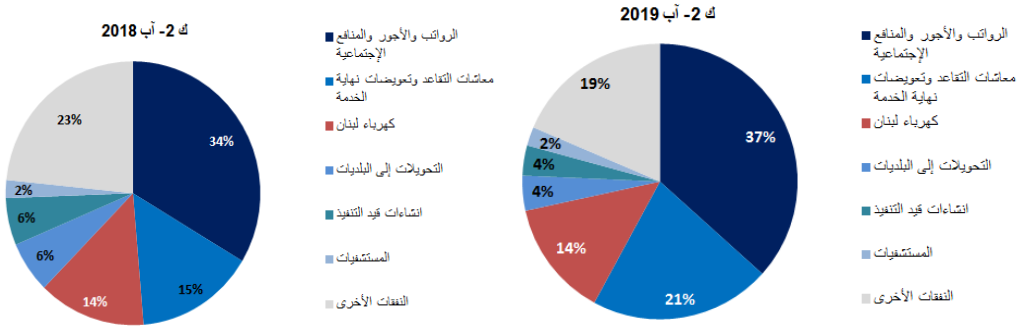

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– آب 2018 وكانون الثاني– آب 2019

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الجهاز العسكري	**1,981**	**2,000**	**65**	**66**	**575**	**472**	**1**	**5**	**2,622**	**2,543**
الجيش	1,284	1,314	43	44	299	308	0	1	1,625	1,667
قوى الأمن الداخلي	515	503	17	17	237	134	0	4	769	658
قوى الأمن العام	141	138	3	3	27	19	1	1	172	161
قوى أمن الدولة	41	45	1	1	12	11	0	0	55	57
الجهاز التربوي	**687**	**862**	**35**	**37**	**0**	**0**	**28**	**9**	**750**	**908**
الجهاز المدني 1/	**344**	**336**	**43**	**38**	**2**	**2**	**45**	**21**	**434**	**398**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**199**	**169**	**199**	**169**
الجمارك 3/									**40**	**38**
غير مصنف									**1**	**0**
إجمالي الإنفاق7/	**3,102**	**3,198**	**143**	**141**	**577**	**474**	**273**	**205**	**4,045**	**4,055**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام .

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 186 مليار ليرة (6.2 في المائة) لتصل إلى 3,198 مليار ليرة خلال خلال كانون الثاني– آب 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 175 مليار ليرة و19 مليار ليرة على التوالي، مقابل تراجع في تلك المدفوعة للجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 1.0 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني– آب 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب الجيش بقيمة 30 مليار ليرة (2.4 في المائة)– مع زيادة الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 36 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات المتعلقة بالتدريب في الخارج بقيمة 6 مليار ليرة. في الوقت نفسه، زادت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 3 مليار ليرة (7.3 في المائة). من ناحية أخرى، تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 12 مليار ليرة (2.2 في المائة) حيث إنخفضت الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين والمدفوعات العائدة لبدلات الألبسة بقيمة 7 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي. كذلك، تراجعت رواتب قوى الأمن العام بقيمة 3 مليار ليرة (2.0 في المائة) خلال كانون الثاني– آب 2019 نتيجة انخفاض الرواتب الأساسيّة المدفوعة لصالح المتمرنين بقيمة 4 مليار ليرة.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 175 مليار ليرة (25.5 في المائة) سنويًا لتصل إلى 862 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 198 مليار ليرة[7] وارتفاع مدفوعات رواتب المتمرنين في التعليم الثانوي والمتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسّط بقيمة 19 مليار ليرة و13 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض بقيمة 39 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة (2.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 336 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.9 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسبٍ بلغت 16.2 في المائة و12.0 في المائة على التوالي. *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعًا بارزًا بلغ 12 مليار ليرة (40.7 في المائة)[8] خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي كل من وزارة العدل ووزارة الخارجية والمغتربين بقيمة ملياري ليرة وملیار ليرة على التوالي.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– آب من العامين 2018 و2019

(مليون ليرة)	ك2- آب 2018	ك2- آب 2019	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019
وزارة الخارجية والمغتربين	55,708	56,926	17%
وزارة العدل	52,321	54,459	16%
وزارة المالية	40,140	40,394	12%
رئاسة مجلس الوزراء	32,695	32,442	10%
مجلس النواب	29,853	28,988	9%

[7] مع تسديد مبلغ 48 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 تشكل نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21، إضافةً إلى 152 مليار ليرة تم تسديدها في آب 2019 وهي عبارة عن نسبة 90 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و 100 تاريخ 2019/08/02.

[8] يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين خلال كانون الثاني – آب 2018، تحديدًا تلك العائدة للاعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (8.6 مليار ليرة)، بالاضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

وزارة الاشغال العامة والنقل	18,331	18,186	5%
وزارة الصحة العامة	30,367	17,999	5%
وزارة الزراعة	16,962	17,321	5%
وزارة الداخلية والبلديات	11,241	11,743	3%
وزارة الدفاع الوطني	10,168	10,775	3%
اخرى	46,024	47,036	14%
المجموع	**343,809**	**336,271**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 103 مليار ليرة (17.9 في المائة) ليسجّل 474 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام بقيمة 103 مليار ليرة و9 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه التراجعات بشكلٍ جزئي إرتفاع بقيمة 10 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجيش لتسجّل 308 مليار ليرة مع نهاية آب 2019.

بالتفاصيل، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– آب 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة بقيمة 78 مليار ليرة و14 مليار ليرة على التوالي، إضافةً إلى تراجع التقديمات المدرسيّة بقيمة 6 مليار ليرة.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 9 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنويّ في نفقات المرض والأمومة بقيمة 6 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة ملياري ليرة في التقديمات المدرسيّة.

من جهة أخرى، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بنسبة 3.2 في المائة نتيجة الزيادة السنويّة في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 55 مليار ليرة، بالرغم من التراجع المسجّل في فئات أخرى بشكل أساسي في نفقات المرض والأمومة والتقديمات المدرسيّة التي شهدت انخفاضاً بقيمة 25 مليار ليرة و10 مليار ليرة على التوالي.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 30 مليار ليرة (15.1 في المائة) سنوياً لتصل إلى 169 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2019 مقارنةً مع مبلغ 199 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1729- 1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE